المفعول له
والأشكال اللغويّة المتّصلة به لفظا ومعنى

رفيق بن حمّودة
كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة الوسط

موجز البحث
المفعول له وظيفة تركيبيّة إعرابيّة ترجع في النحو العربيّ القديم إلى الفضلات، ويعبّر به عن الغرض أو السّبب. توسّلنا باللسانيّات الحديثة لبيان أنّ الدّاعي إلى استعمال المتكلّم للمفعول له هو تفسير حدث بحدث آخر، وأنّ هذه العمليّة تخضع لضغوط مفهومية وأخرى تركيبيّة. وقارنّا بين المفعول له وسائر المفاعيل لنبيّن ما بينها من تداخل وتفاصل. وقد أفضى بنا البحث إلى اقتراح توسيع دلالة المفعول له. فاعتبرنا أنّ المعنى الأصلي هو الأجليّة، وأنّ هذا المعنى يتفرّع إلى غرض وسبب ونتيجة تظهر في أشكال تركيبيّة كثيرة وقفنا على أهمّها. ثمّ بيّنا أنّ معنى الأجليّة ينتشر في أبنية تركيبيّة يرجع بعضها إلى فضاء الجملة ويرجع البعض الآخر إلى مجال النصّ.

مقدّمة

يتنزّل هذا البحث في إشكاليّة دور الألفاظ في وسم المعنى (**الشريف**، 2002 : 31). فقدر المعاني أن تتحقّق بالألفاظ. ولا فائدة في لفظ لا يحمل في إنجازه معنى. وفضلا عن ذلك تقتضي، خاصّيّة الإبداعcréativité ومحافظة الألسنة الطبيعيّة على قدرتها على التعبير عن أغراض الإنسان المتجدّدة سرمديّا أن تقوى أصوات اللفظ رغم قلّتها على أداء ما في التجربة من معان كليّة وجماعيّة وفرديّة ليس في الفرديّ منها – إن أمكن عزله- حدّ ينتهي فيه.

تستمدّ اللّغة قدرتها على أداء اللامنتهي بالمحدود من كونها نظاما طبيعيّا معدّلا ذاتيّا. وقد دعتنا مقتضيات الصّناعة أن نحاول الكشف عن بعض الآليات التي يشتغل بها هذا النّظام. فبيّنا استرسال ضروب من المعنى في الألفاظ المختلفة (**بن حمودة**، 2003). ووقفنا على تجلّيات انتشار المعنى المجرّد الواحد في الأشكال اللغويّة المتفاصلة (**بن حمّودة،2004**). وفي السّياق نفسه، اخترنا أن نشتغل على اتّصال المفعول له في نظام العربيّة خاصّة بظوارف أخرى circonstants تشاركه

في أداء وجوه من دلالته. وهو اشتراك ينبّه اليه استعمال اللفظ الواحد للعبارة عن أكثر من معنى وذلك نحو :

(1) نبذل الكثير من الأرواح في المحافظة على سلامة الوطن (أمين،1951 : 172)
(2) نبذل الكثير من الأرواح في ساحة الوغى
(3) نبذل الكثير من الأرواح في شجاعة وإقدام

فقد استعمل حرف الجرّ نفسه "في" ليفيد الأجليّة[1] في المثال الأوّل، والظرفيّة في المثال الثّاني، والحاليّة في المثال الثالث.

سنحاول الوقوف على وجوه من هذا الاتّصال/التداخل على مراحل ثلاث نبيّن في الأولى دور التّفسير، باعتباره غرض المتكلّم من استعمال المفعول له، في مَـقْوَلة أشياء الكون، ونتعرّض في الثّانية إلى الأسباب المبرّرة لاتّصال المفعول له بعناصر أخرى من الفضلة، ونخصّص الثّالثة لما جرى مجرى المفعول به في المعنى من الأشكال اللّغويّة المتنوّعة.

1. دور التّفسير في مَقْوَلة أشياء الكون

يعدّ التّفسير لازمة من لوازم النشاط البشريّ. وليس غريبا أن يعتبره بعض الفلاسفة سمة مميّزة للإنسان :

"التفسير هو خاصّة الإنسان. فالحيوان يفهم تسلسل الظواهر. لكنّه لا يفهمها إلاّ وهو يعيشها.[...] و [إذا كانت] علاقة السببيّة ضمنيّة عند الحيوان، فهي صريحة عند الإنسان. وما التّفسير إلاّ تصريح"[2] (Foulquié. 1986 : 262)

وذلك أن الانسان حدّ بأنّه حيوان ناطق / عاقل. فهو يتقوّم بالعقل عضو التفسير وباللغة عضو العبارة عن الأغراض[3]. ولا حاجة لنا بالواو العاطفة بينهما باعتبار تشارطهما تشارط وجهي قطعة من العملة. ولمّا كان أمر التفسير عند الإنسان في عمومه متأكّدا، فإنّه في الصنائع والعلوم أوكد لحاجة الإنسان في هذه الضروب من الأنشطة إلى العقل حتّى يكون قادرا على فهم اشتغال الظواهر ومعالجتها (**بن حمودة 2004 : 30**). وممّا يؤكّد أهميّة التّفسير في الأنشطة البشريّة

---

1) الأجليّة : نقصد بها الدّلالة العامّة التّي يفيدها في الأصل المفعول له وذلك كالغاية والسبب والنتيجة وما جرى مجراها.

2) « l'explication, est le propre de l'homme. L'animal « comprend » la succession des phénomènes, mais il ne la comprend qu'en la vivant […] La relation causale, implicite chez l'animal, est explicite chez l'homme.

3) حدّ ابن جنّي اللّغة بأنّها " أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم" (الخصائص I : 34)

وجود مصطلح يعتبر القائلون به أن دراسة الغايات أو الغائية [4] Téléologie تشكّل علما قائما بذاته. وما الوقوف على الغايات إلا وجه من التفسير.

اشتغل التفكير النحويّ التقليديّ الغربيّ بالأشكال التركيبيّة الموظّفة في التفسير؛ فميّز النحو الفرنسيّ على مستوى الوظائف، على الأقلّ، بين التفسير الاسترجاعي rétrospectif القائم على ذكر الأسباب les causes والتفسير الاستشرافي prospectif القائم على التعبير عن الأهداف les buts (Chevalier 1968). ولم ير النحو العربيّ داعيا لذلك، واعتبر أنّ البنية الإعرابيّة للمفعول له قادرة على حمل ضروب المعاني المفسّرة. واعتمدت بعض المقاربات اللسانيّة الخصائص الأنطولوجيّة للكيان المعني بالتفسير(Gross/Prandi. 2004) فتوصّلت إجمالا إلى التمييز بين تفسيرات الضروب التالية :

(4)

أ. **الأعمال البشريّة** : سافر زيد طلبا للرّاحة.
ب. **السلوك الحيواني** : يطير العصفور طلبا للنجاة.
ج. **تصرّف الجامد الطبيعي** : سقط الحجر ليقتل أحد المارّين.
د. **تصرّف الآلات البسيطة** : أصابت الرصاصة الأسد لتريحني منه.
ه. **تصرّف الآلات المعقّدة** : يوفّر الحاسوب المعلومات ليقرّبها إلينا.

أفادت هذه المقاربة من محاولات عريقة في القدم نحو ما نجده عند أرسطو في كتاب "الطبيعيّات (physique) "، وأخرى حديثة نسبيّا على غرار ما نجده عند هوسّرل (Husserl) في كتاب "أفكار موجّهة من أجل ظواهريّة خالصة(idées directrices pour une phénoménologie pure)، وعند ستراوسن في كتاب "الأفراد (Strawson. Les individus)". وارتبطت بإطار نظريّ صريح هو أصناف الأشياء(classes d'objets) [5] . وهو مرجع نظر أساسيّ في جلّ قضايا المعالجة الآلية للألسنة البشريّة. وقد مثّلت اللغة الفرنسيّة في هذه المقاربة مدوّنة الاختبار. لكنّها، رغم أهميّة النتائج الفرعيّة التي توصّلت إليها، لم تزد على أن قرّرت ما توصّل إليه الفكر التقليديّ من تمييز بين غائيّة قصديّة (finalité intentionnelle) يختصّ بها العاقلون، وغائيّة ماديّة طبيعيّة (finalité matérielle naturelle) يختصّ بها غير العاقلين من أحياء وجوامد (Foulquié. 1986 : 277). وقد أكّدت هذه المقاربة أن الغائيّة في الأعمال البشريّة تمثّل البنية الأكثر طرازيّة في هذا

4) Téléologie : étude de la finalité, science des fins de l'homme (le petit Robert).
5) هـــو إطار نظري طـــوّره قاصطـون قـروس Gaston gross باعتماد أعمال هاريس Harris (Gross, 1994-15-31)

المجال. وهي تشتغل منوالا تنسج عليه بقيّة الغائيّات (Gross/Prandi. 2004 : 239). ونحن نعتقد أنّ طبائع الموجودات تزيد هذه القاعدة تأكيدا باعتبار أنّه يصعب أن ننسب إلى تصرّفات غير العاقلين من أحياء وجوامد مقاصد (intentions) توجّه غاياتها .أمّا ما نقوله عنها باللغة فإنّما هو من قبيل إسقاط العاقل الناطق منوال سلوكه على تصرّف غير العاقلين.

2. تضمّن الفعل لمعنى المفعول المعلّل

إذا تجاوزنا خصوصيّات كلّ لسان وجدنا الأنحاء التقليديّة تكاد تجمع على الفصل في معمولات الفعل بين ما هو أساسيّ ضروريّ وما هو ثانويّ تستغني عنه البنية التركيبيّة على الأقلّ. فالنحو العربيّ يفصل بين العمدة والفضلة (المهيري. 1998 : 147). والنحو الفرنسيّ يميّز بين الفاعل (sujet) والمتمّم المفعول (complément d'objet) والمتمّمات الظوارف (compléments circonstanciels).

وقد طوّر الفكر الحديث هذا التصنيف. فقد رأى تنيار (Tesnière) أنّ معمولات الفعل صنفان : فواعل (actants) وظوارف (circonstants). فجمع بين الفاعل والمفعول به في حيّز واحد هو حيّز المشاركين في الحدث (Tesnière 1976 : 105-128).

وبتأثير منه تطوّرت هذه التصوّرات في نظريّات أوربّيّة وأمريكيّة مختلفة كانت لها أصداء في الكتابات العربيّة المعاصرة. فقد استلزم قول الشريف بـ"حركة الدّور الاسترسالي من الدّاخل إلى الخارج" والمعوّض لمفهوم "الإلحاق"، أن يجعل المفعول به مفعولا داخليّا باعتباره عنصرا واقعا في الدّورة الأولى من البنية الوجوديّة الحدثيّة الإحاليّة المكوّنة لبنية الجملة. أمّا "مفعول التوسعة [...] كالحال والمفعول لأجله والمفعول فيه"، فمن المفاعيل الخارجيّة باعتبارها ممثّلة للدّورة الثانية من هذه البنية بمقتضى حركة الدّور الاسترسالي المؤدّية للانقطاع الصناعيّ والمفسّرة للتشابه الكبير بين بنيتي واو الحال وواوي العطف والاستئناف (الشريف 2002 : 654).

تؤكّد المنوالات التي ذكرناها مبدأ الفصل في معمولات الفعل، إمّا بين الفاعل والمفعول به، وإمّا بين المفعول به وبقيّة المفاعيل. لا نستثني من ذلك إلاّ تصوّر الشريف المؤسّس على آلية الاسترسال. ويبدو لنا أنّ التراث النّحوي العربيّ، رغم فصله بين العمدة والفضلة، اعتبر أنّ الفضلات تختلف في درجات تضمّن الفعل

لمعناها. فالمفعول له رتبته في المباحث المخصّصة للمفاعيل في كتب التراث إمّا الأخيرة وإمّا قبل الأخيرة [6]. لكنّه :

"داخل في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه" (**الجرجاني. المقتصد : 668**)

بل إنّ أهميّة المفعول له ليست مشروطة بتحقّقه في الكلام :

"لأنّه لا بدّ لكلّ فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلا إلاّ لغرض وعلّة " (**ابن يعيش. شرح المفصّل. II : 53**).

إنّ لزوم المفعول له للفعل الذي قبله في المعنى وتضمّنه له حكمٌ يتعذر في تقديرنا إطلاقه على جميع أصناف الأفعال. ويتعلّق مرجع النظر في هذا الأمر بدلالة الفعل من ناحية والدّور الدّلالي للفاعل من ناحية أخرى. فالأمثلة التي صنعها النحاة أو ساقوها شواهد هي من أفعال العلاج نحو "ضربته تأديبا له"، أو الحركة مما يصدر عن الإنسان من أعمال (actions) نحو "جئته إكراما له"، وما جرى مجرى هذا من الأفعال التّي يأتيها الإنسان عادة طلبا لغرض من الأغراض. وإذا حقّقنا النظر في هذه الأفعال، وجدنا أنّ لها من قوّة طلب معاني المفعول له ما ليس لغيرها. فيمكن أن يفسّر وقوع هذه الأفعال بالرّجوع إلى الأسباب المبرّرة، فيكون التفسير استرجاعيّا. ولكنّها تتميّز خاصّة بإمكان تفسيرها تفسيرا استشرافيّا، أي بالوقوف على الأغراض باعتبارها أفعالا إراديّة يأتيها المرء عن اختيار وقصد سابقين، ومن أجل تحقيق هدف مرسوم، ويكون فاعلها عندئذ منفّذا للفعل.

الصنف الثاني من الأفعال يسند إلى الآدميين كذلك. لكنّه من أفعال الحالات والصّفات. ونسبته إلى الفاعل نسبة صناعيّة نحويّة، لا نسبة تنفيذ مرجعيّة. وذلك نحو :

(5) مرضَ زيد
(6) كبُر زيد
(7) ماتَ زيدٌ

---

6) جاء ترتيب المفاعيل كما يلي :
أ .المفعول المطلق – م .به- م.فيه- م.له- م.معه (ابن السّراج. الأصول) و(الاستراباذي، شرح الكافية)
ب .المفعول المطلق –م.به- م. فيه- م.معه- م.له- (الفارسي. الإيضاح) و (ابن جنيّ.اللمع) و(ابن يعيش. شرح المفصّل).

فمثل هذه الأفعال، حتّى إن أسندت إلى فاعل عاقل، ليس لها من قدرة التصرّف في طلب المفعول له ما للصّنف السّابق. فهي أفعال لا تحمل سمة الاختيار والإرادة. ويتعذر عادة أن يخطّط لحدوثها بصفة قصديّة. وإنّما يكون الفاعل معها هدفا يُرمى إليه، فيكون تعليل حدوثها بالأسباب المفسّرة لا بالأهداف المطلوبة نحو :

(8) مرض الشاعر لهجر الحبيبة، ثم مات كمدا.

الصّنف الثالث من الأفعال هو ما يسند إلى الذوات الحيّة المستقلّة غير العاقلة كالحيوان والنبات. يكون تفسير المتكلّم لما يلاحظ على هذه الكيانات من مظاهر السلوك تفسيرا مبنيا على اعتقاد المتكلّم اعتقادا مؤسّسا على ضرب من القياس على سلوك الإنسان. وذلك نحو :

(9) غيّرت الحرباء لونها ليمتنع الاهتداء إليها
(10) تنكّر الرّجل في ثياب امرأة ليمتنع الاهتداء إليه

فلا شيء يقوم دليلا على أن الحرباء فعلت ما فعلته عن قصد. وإنّما تفعله دائما بالغريزة وبشكل تلقائيّ. وفي هذه الحالات، لا يتصرّف الفعل في طلب المفعول له تصرّفا تامّا حرّا. فإذا كان العمل الواحد بالنسبة إلى العاقلين تطلب به مقاصد عديدة متنوّعة بتنوّع الظروف والملابسات، فإنّ الأمر بخلاف ذلك بالنسبة إلى الحيوان، وما جرى مجراه في هذا الصّنف. ذلك أنّه قلّما يُقدَّر أكثر من هدف واحد للفعل الواحد. ويبقى إلى جانب ذلك إمكان التفسير بالأسباب قائما.

الصّنف الرّابع والأخير تنسب فيه الأفعال إلى الذوات الجوامد كالقوى الطبيعيّة من مطر وريح وغيرهما، والأعضاء من الجسم كالقلب والدماغ. والذوات الطبيعيّة المفردة كالحجر، والآلة المصنوعة البسيطة كالسيف، والمعقّدة كالسيّارة. وهي كيانات، رغم عدم تجانسها، يجمع بينها أنّها لا تنهض بفعل تلقائيا؛ وإنّما هي محكومة بعوامل أخرى، فلا يصدر عنها شيء إلاّ بتلك العوامل كالظروف المناخيّة المساعدة على نزول المطر أو اليد التي تمسك بالحجر أو بالسيف، أو كالسائق الذي يوجّه السيّارة. ونعتقد أن الأفعال التي تسند إلى هذه الذوات هي الأقلّ تصرّفا واتّساعا في طلب المفعول له. فالتعبير عن الأغراض فيها يصبح تعبيرا عن النتائج بحكم ما ترسّخ في اعتقاد المتكلّم من أحكام حصلت بتكرار الحوادث عبر التّاريخ. وذلك نحو :

(11) ينزل المطر لينبت الزرع
(12) وقع السّيف على رقبته ليقتله

بل إنّ النتيجة نفسها غير متأكّدة الحدوث. فقد ينزل المطر دون أن ينبت الزرع، إذا لم توجد حبوب في الأرض، أو إذا نزل المطر في غير فصل الإنبات. وقد يقع السّيف على الرّقبة دون أن يقطعها إذا اتُّقِيَ بدرع، مثلا.

3. المفعول له وما اتّصل به من عناصر الفضلة

ليست خاصيّة تضمّن الفعل للمعنى المعلّل لوقوعه ممّا يتميّز به المفعول له عن بقيّة المفاعيل. فقد تفطّن النحاة العرب إلى أنّ المعاني متحرّكة وإلى أنّ الاشتراك أو التشابه في القرائن اللفظيّة من المؤشّرات التي تحمل على الاشتراك أو التشابه في المعاني. وقد تحدّثوا في هذا الإطار عن علاقات تربط بين المفعول له وبعض المفاعيل الأخرى. من ذلك أنّ المفعول له والمفعول المطلق يشتركان في قرينة لفظيّة تتمثّل في تحقّق كلّ منهما في الأصل مصدرًا منصوبًا. ورأى ابن يعيش في ذلك دليلا على تضمّن الفعل لمعناهما :

"إنّما وجب النصب [...] من قبل أنّ الفعل، لمّا تضمّن المفعول له ودلّ عليه وكان موجودا بوجوده، أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل نحو "ضربتُهُ ضربة وضربا". فكما نصبت "ضربة" و"ضربًا" بـ"ضربت" من حيث أنّ الفعل كان متضمّنا ضروب المصادر ودالا عليها، فكذلك نصبت المفعول له [كما في ضربته تأديبا له] [...]، وصار في حكم "أدّبته تأديبا" وجرى مجرى ما ينتصب من المصادر إذا كان نوعا من الأوّل" (**شرح المفصّل II : 54**).

بل إنّ الأستراباذي نقل لنا رأيا للزّجاج (ت 311 هـ) يسوّي فيه بين المفعول له والمفعول المطلق :

"ما يسمّيه النّحاة مفعولا له هو المفعول المطلق" (**شرح الكافية، I : 508**).

والرأي عندنا أنّ التشابه في النصب والمصدريّة بين المفعول له والمفعول المطلق لا يعني نفي الفروق بينهما. غاية ما في الأمر أنّهما يشتركان في معنى من المعاني التّي يمكن أن يفيدها كلّ منهما في سياق ما، ويظلّ كلّ واحد إلى جانب ذلك متميّزا بمعنى يخصّه. وما يمكن أن يشتركا فيه هنا هو بيان النوع. فعلاقة العامل بالمعمول في الحالتين تفيد هذا المعنى كما في :

(13) ضربته ضربا مبرّحا.
(14) ضربته تأديبا له.

لكنّ عنصر إفادة النوع في الحالة الأولى هو المعمول. وهو في الحالة الثانية العامل. ذلك أن الضّرب المبرّح هو نوع من الضرب، كما أنّ الضرب طريقه من الطرق التي يتوصّل بها إلى التأديب في اعتقاد المتكلّم على الأقلّ.

تحدّث النحاة كذلك عن علاقة تفاصل بين المفعول له من ناحية، والمفعول به والمفعول معه من ناحية أخرى. فالمفعول له يتعدّى في الأصل باللام. لكنّ اللام حرف يتراوح في الاستعمال بين الذكر والحذف : يذكر إذا خُشي الالتباس بالمفعول به :

" ألا ترى أنّك إذا قلت "جئت زيدا" وأنت تريد لزيد التبس بالمفعول به" **(ابن يعيش. شرح المفصّل II : 53)**.

لكن يمكن حذف لام المفعول له خلافا لواو المعيّة :

"لأنّ دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه. وذلك لأنّه لا بدّ لكلّ فعل من مفعول له [...] وليس كلّ من فعل شيئا يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب" **(ابن يعيش. شرح المفصّل. II : 53)**.

وهكذا يبدو لنا أنّ شبكة من العلاقات الناظمة تربط بين هذه المفاعيل بشكل يسمح بالقول بأنّ المفعول به ألصق بالفعل من المفعول له بحكم كون الأوّل عنصرا محيلا على ذات مشاركة مباشرة في الفعل في حين أنّ الثاني حدث يطلب به تبرير العامل. لكنّ المفعول له يقوى قوّة المفعول المطلق بحكم التضمّن واللزوم، ويتقدّم من هذا الوجه على المفعول معه. ولم يبق عندئذ إلا أن ننظر في علاقة المفعول له بالمفعول فيه.

4. المفعول له والمفعول فيه

اعتبر تنيار (Tesnière) أنّ :

"الظروف من شأنها أن تنزّل الحدث في الفضاء وفي الزّمان، وأن تسم علاقاته بأحداث أخرى"[7] **(Tesnière 1976 : 74)**.

وبمقتضى ذلك قسّم المفاعيل إلى صنفين : روادف الإظراف Adverbes de localisation وروادف العلاقة adverbes de relation. وبذلك يكون قد فصل بين ما نصطلح عليه في النحو العربيّ بالمفعول فيه بما هو عبارة عن الظرف والمفعول له، بما هو عبارة عن حدث يعلّل حدثا سابقا له في الجملة.

يتّخذ موقف النحاة العرب من هذه المسألة صورتين مختلفتين. فهم لم يتحدّثوا في مبحث المفاعيل عن علاقة موجودة أو ممكنة تربط بشكل صريح بين المفعولين المذكورين. لكنّهم، في المقابل، ذكروا في مبحث حروف المعاني أنّ

7) « les circonstances ont pour effet de localiser les procès dans l'espace et dans le temps et d'en marquer les relations avec d'autres procès ».

حرف "في" له معان عديدة تصل إلى العشرة وأنّ الأصل في هذه المعاني هو الظرفية المكانيّة أو الزّمانيّة. ومن المعاني الفرعيّة التّي تفيدها التعليل. وقد ذكر ابن هشام ثلاثة شواهد على ذلك **(ابن هشام، مغني اللبيب : 168)**.

(15) فذلكنّ الذي لمْتُنّنّني فيهِ **(يوسف : 32)**.

(16) لمَسَّكُمْ فِيمَا أفضْتُمْ **(البقرة : 179)** .

(17) في الحديث أنّ امرأة دخلت جهنّم في هرّة حبستها.

وذكر النحاة من جهة أخرى أنّ المفعول له :

"أصلــه أن يكون باللام لأنّ اللام معناها العلّة والغرض" **(ابن يعيش. شرح المفصّل. II : 51)**.

لكنّ هذه اللاّم تكون :

"بمعنى "في" الظرفيّة. قالوا كقوله تعالى : "يا ليْتَنِي قدّمْتُ لِحَياتِي" **(الفجر : 21)**، أي في حياتي، يعني الحياة الدنيا. والظاهر أنّ المعنى لأجل حياتي. يعني الحياة الآخرة" **(المرادي. الجنى الدّاني : 99)**.

نعتقد أنّ حمل الحرفين : "في" و "اللام" الأصليّين كلّ في بابه لمعنيي الظرفيّة والأجليّة في الأمثلة المذكورة وفي أمثلة أخرى كثيرة في الاستعمال ليس من قبيل الاعتباط. وإنّما هو راجع إلى علاقات نظاميّة تستدعي النظر. والذي يزيد ذلك تأكيدا هو إمكان تأويل المثال الواحد على الوجهين، كما يبرز في الشاهد السابق :

(18) "يا ليتني قدّمت لحياتي" أ . **الظرفية** : في حياتي (الحياة الدنيا)
ب. **الأجليّة** : من أجل حياتي (الحياة الآخرة)

نفترض أنّ هذه العلاقات النظاميّة بين الظرفيّة والأجليّة راجعة إلى أسباب كامنة في الدّلالة. وإذا كانت كذلك وجب أن تظهر إلى جانب الحرفين الأصليّين في حروف أخرى غيرهما. ونذكّر في باب الدّلالة أنّ الظرفيّة والأجليّة يسيّرهما مشترك دلالي واحد هو اشتقاقهما، إلى جانب وظائف أخرى [8]، من حيّز ظوارف الفضلة. ويقتضي ذلك أن توجد نسبة من معنى كلّ واحد منهما في الآخر. فالأجليّة بالمعنى الواسع تتضمّن معنى الزمان، إذ :

8) نعتبر أنّ الحال قريبة جدّا منهما. ولذلك كثيرا ما يستعمل معهما حرف "في" نحو "ينفق في اعتدال/رجعوا إلى دراستهم في جدّ ونظام..." لكننا نؤجّل النّظر في هذا الموضوع لفرصة لاحقة.

- تكون **استرجاعيّة**، إذا تعلّق الأمر بتفسير الحدث الأصليّ بالأسباب الحاصلة كما في المثال (17) أعلاه؛
- وتكون **استشرافيّة**، إذا كان التفسير قائما على الأغراض المطلوب تحقيقها في المستقبل كما في المثال التالي :

(19) جئتك في شأن تقضيه لي.

وأمّا تضمّن الأجليّة لمعنى المكان، فقائمة في تعريف الظرف ذاته :

"اعلم أنّ الظرف ما كان لشيء. وتسمّى الأواني ظروفا لأنّها أوعية لما يجعل فيها" **(ابن يعيش. شرح المفصّل II : 41).**

فمفهوم الوعاء يحيل على كيانات حاصلة بالصّناعة. ذلك أنّ الإنسان يقسّم الزّمان ويهيّئ المكان متّبعا مسارا غائيّا. فيخرج المكان والزمان من الفوضى والامتداد إلى التقييد بما يحدّده له من أعمال يَطلب إنجازها فيهما. فالمنزل للسّكن والمعهد للدّراسة، والنهار لـ(...) والليل لـ(...). وهكذا تمكّننا ثنائيّة (الطبيعي/ الصّناعي) من اعتبار تقسيم الإنسان للزّمان وتهيئة الإنسان للمكان ضربا من "الصّناعة" لفضاءات espaces حاملة لأغراض مضمّنة فيها. وذلك ممّا يجعل الظرف قادرا على التعبير عن الأجلية نحو قولهم :

(20) ادّخروا الدرهم الأبيض لليوم الأسود[9]

يفسّر هذا التداخل بين الأجليّة والظّرفية استعمالَ عدّة حروف في المعنيين. ويكثر ذلك في أفعال الحركة (les verbes de mouvement)، نظرا إلى دلالتها على عمل يقع في اتّجاه معيّن نحو : {خرج، سافر، دخل، رحل، جاء...} فهذه الأفعال تحمل معنى الغاية التي يطلب الحلول بها، أو النقطة التي يطلب الابتعاد عنها **(جحفة 1990 : 113).** ويكون معمول الحرف حينئذ هو المبيّن لأحد المعنيين بما فيه من دلالة معجميّة. وذلك نحو :

(21) أ . **الظرفية** : سرت في المدينة
ب. الأجليّة : سرت في حاجة
(22) أ . **الظرفيّة :** سافرت من سوسة
ب. الأجليّة : سافرت من أجل العمل

9) هذه الجملة لا تخرج عن اعتبار النّحاة الظرف "ما كان منتصبا على تقدير في " (ابن يعيش. شرح المفصّل II : 41). فهي مكافئة دلاليّة للجملة "ادّخروا الدرهم الأبيض لتصرّفه يومَ الحاجة = ... في يوم..."

(23) أ . **الظرفيّة :** ننصرف لساعتنا
ب. **الأجليّة :** ننصرف لشأننا

5. ما جرى مجرى المفعول له في المعنى

حاولنا أن نتقيّد إلى حدّ الآن بالمعاني التي يفيدها المفعول له في نظر النحاة. فالمعنى الأوّل هو الغرض، والثاني هو العلّة :

" وقد يأتي منصوبا في هذا الباب ما لا يصحّ وصفه بالغرض [...]. ولكن يقال هو علّة وسبب ومعنى في الفعل يقتضى وجوده بوجوده" **(الجرجاني. المقتصد : 667، 668).**

لكنّهم ربطوا هذين المعنيين بشروط ثلاثة، منها أن يكون المفعول له مصدرا منصوبا[10]. وتركوا الباب مفتوحا ليعبّر عن المفعول له باللام في كلّ ما كان تعليلا :

"فمتى فقدت شيئا منها فيما تجعله علّة للفعل، فاعلم أنّه قد خرج من الأصل الذي أصّلت. وإذا خرج عنه، لم يجز نصبُه وحذف اللام [...]؛ بل يلزمك إثبات اللام في جميع ذلك" **(م.ن : 669).**

ويمكن أن نقول إجمالا إنّ المفعول له عبارة عن حدث ثان يذكر لبيان الغرض من القيام بحدث أوّل أو سببه. فإذا لم يذكر الفعل، ودخلت اللام على اسم محض، كان السياق كفيلا ببيان حدثيّة المفعول له كما في ما يلي :

(24) [جئتك لأمْر] ↔ [جئتك لقضاء أمر]
(25) [جئتك لزيد] ↔ [جئتك لإكرام زيد]

رغم محاولة التوسيع هذه تبقى النظريّة النحويّة غير قادرة على استيعاب وجوه من الاستعمال كثيرة نقف على بعض منها لاحقا. وقد تقرّر في العلوم أن تكون النظريّة قادرة على وصف الموجود وتوقّع ما يمكن أن يوجد من الظواهر. والنحو – وهو الوجه الصناعي من الظاهرة اللغوية- في حاجة إلى أن يقوى على وصف ضروب الاستعمال، وتجريد نظامها، باعتبار الاستعمال الوجه الطبيعيّ من الظاهرة اللغويّة. في هذا الإطار نرجّح أنّ في تاريخ النحو العربيّ محاولة لتوسيع شبكة المفاعيل لم تدرك غايتها لأسباب يمكن أن تستجلى في بحث آخر. فابن منظور يذكر، إضافة إلى المفاعيل التي نعرفها، المفعول عليه :

10) الشرط الثاني أن يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلّل والثالث أن يكون مقارنا للفعل المعلّل في الوجود.

"قال النّحويّون : [...] ومفعول عليه كقولك علوتُ السطح ورقيت الدّرجة..." (لسان العرب : [ف.ع.ل]).

ونعتقد أنّ من أسباب قيام هذه المحاولة صعوبة استيعاب شبكة المفاعيل في النحو العربيّ لضروب الاستعمال. وممّا يؤكّد هذا الأمر مقارنة هذه الشبكة بما في النحو الفرنسيّ على سبيل المثال من أصناف المفاعيل[11].

في هذا الاطار نجد أنفسنا أمام حلّين : فإمّا أن نوسّع الشبكة بصناعة مفاعيل أخرى، وإمّا أن نوسّع المعاني التي يفيدها كلّ مفعول بما لا يخرج عن معناه الأصليّ. والحلّ الثاني أقرب إلى روح النظريّة النحويّة العربيّة. ونعتقد بناء على هذا أنّ الأجليّة، المعنى الأكثر تجريدا في باب المفعول له، يمكن أن تُفيد معاني أخرى إلى جانب الغرض والسبب[12]. وهي معان ذكرها النحاة غالبا في معاني الحروف لا في باب المفاعيل[13]. نستعرض أهمّها في تقديرنا. ونقترح أن يعدّ ما هو مسطّر من الألفاظ المعبّرة عنها ممّا يدخل في باب المفعول له.

من هذه المعاني نذكر (النتيجة/ الصيرورة) باعتبارها المفهوم المقابل للسبب. وهو معنى يعبّر عنه باللام. لذلك :

"تسمّى أيضا لام العاقبة ولام المآل. قال الزمخشري : والتحقيق أنّها لام العلّة" **(ابن هشام. مغني اللبيب : 214)**

وذلك كما في :

(26) لدوا للموت و ابنوا للخراب

ويمكن أن يستوعب معنى النتيجة أشكالا تركيبيّة مختلفة بعضها يفيد نتائج حاصلة بالفعل وأخرى ممكنة الحصول أو قائمة بالقوّة نحو ما تستعمل فيه فاء السّببيّة[14] كما في :

(27) [أكرمْني فأحسنَ إليك] ↔ [أكرمني لكي أحسنَ إليكَ]

---

11) يذكر قريفيس أنّ ملابسات الحدث الموسومة بالمفاعيل كثيرة ويقف على تسعة وعشرين منها باعتبارها الأهمّ (...Grevisse, 1980 : 190).

12) يمكن أن يدخل في معنى السبب ما يفيده "مفعول الشرط" باعتبار أن الشّرط هو سبب افتراضي يكون تحقيق جواب الشّرط مرهونا بتحققه كما في : اجتهد تنجح/ إن اجتهدت نجحت/ لو اجتهدت لنجحت

13) لا نقصد بهذا العمل استيعاب القول في كلّ الوجوه. وإنّما نقترح التوجّه إلى مبدإ التوسيع ليس غير

14) . هي الناصبة للفعل المضارع بعد أحد الأشياء التسعة : الأمر والنّهي والدّعاء والاستفهام والتحضيض والعرض والتمنّي والنّفي والترجّي (المرادي. الجني...74)

وما تستعمل فيه واو الخلاف أو الجمع، باعتبار أنّ الحدث الثاني هو نتيجة منهيّ عن وقوعها إذا وقع الأوّل، كما في :

(28) [لا تنه عن شيء وتأتي مثله] ↔ [لا تنه عن شيء لتأتيَ مثلهُ]

وما تستعمل فيه حتّى قبل فعل :

" حتّى يأتي لثلاثة معان : انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل وبمعنى إلاّ في الاستثناء. وهذا أقلّها وقلّ من ذكره" **(ابن هشام. مغني اللبيب : 122)**

كما في :

(29) أعملُ حتّى أدركَ مبتغايَ

وما يستعمل عبارة عن الرّغميّة concession . باعتبار أنّ :

"المركّب الذي يفيد القسر يعبّرُ به عن السّبب الذي كان ينبغي أن يؤدّي إلى عكس الحاصل[15] **(Tesnière. 1976 : 600)**.

وذلك نحو :

(30) سرت رغم التعب عشرين ميلا

ينتشر مفهوم الأجليّة في أشكال تركيبيّة أخرى لا يمكن إرجاعها إلى باب المفعول له لأسباب نظاميّة صناعيّة. ونقتصر في هذه المرحلة على ذكر صورتين منها.

الأولى هي صورة الأشكال التركيبيّة التّي يؤدَّى بها معنى الصفة كالنعت والحال والخبر. وذلك نحو قولنا :

(31) [جاء الرجل الذي يرغب في مصاهرتي]
↔ [الرّغبة في مصاهرتي دفعت الرّجلَ إلى المجيء]
(32) [جاء الرجل طالبا مصاهرتي] ↔ [جاء الرجل طلبا لمصاهرتي]
(33) [النهار للناس] ↔ [وُجد النهار للتعامل بين الناس]

من اليسير أن نؤوّل المثالين الأوّل والثّاني لبيان معنى الأجليّة فيهما. أمّا بالنسبة إلى دلالة الخبر على الأجليّة كما في (33) فالتأويل أقلّ يسرا لأنّ الأجليّة مفهوم علاقيّ يعبّر في حقيقته عن حدث يبرّر وقوع حدث آخر. ولذلك نحتاج إلى

15) « La proposition concessive est celle qui exprime la cause qui devrait entraîner l'effet contraire ».

تأويل بنية الجملة الاسمية البسيطة ببنية أخرى أكثر تعقيدا. وذلك بإدخال فعل من أفعال الكون العامّ على المبتدإ، والتصريح بما يفيده حرف الجرّ في الخبر. وعندئذ يظهر معنى الأجليّة.

الصّورة الثانية هي صورة ضرب من الجمل المتتالية في السلسلة المنطوقة. وكان الشريف قد نبّه إلى أنّ :

"النصّ يتولّد حتما من خصائص الجملة" (**الشريف. 2002 : 655**).

فمفهوم الأجليّة ومعانيه يخرج من حيّز الجملة الواحدة، ويتجاوز حدود بنيتها التركيبيّة، ليكون من العلاقات التي تربط الجملة بالجملة. ولمثل هذا الأمر دعا بعض المحدثين إلى مراجعة التصوّر اللساني للعلاقات بين الجمل : (Gross/Prandi. 2004 : 9). فكثيرا ما نجد في الاستعمال سياقات تعبّر فيها جملة ثانية عن علاقة أجليّة تربطها بجملة سابقة لها في النصّ رغم استقلال إحداهما عن الأخرى تركيبا. ولا شيء يمنع من ضمّ الواحدة إلى الأخرى بشكل يجعل الثانية في حيّز المفعول له للأولى وذلك على النحو التالي :

(34) [تستهويهم المائدة فيلتقون حولها] ↔ [تستهويهم المائدة ليلتقوا حولها] (أمين 1951، 18).

(35) [نتوضّأ فنصلّي] ↔ [نتوضّأ لنصلّي] (المسعدي 1973، 18)

(36) [يرمي الرميّة فيصيبُها] ↔ [يرمي الرميّة ليصيبها] (م ن)

ولعلّ تواتر استعمال الفاء رابطا بين هذه الجمل راجع إلى أنّها :

"إن عطفت جملة أو صفة دلّت على السّببيّة" (**المرادي. الجني،64**).

الجدير بالملاحظة في هذا السّياق هو أنّ التكافؤ الدّلالي الذي رمزنا له بعلامة التشارط [↔] فيما سبق نسبيّ. فلا جدال في أنّ كلّ اختلاف بين الأشكال التركيبيّة، مهما كان طفيفا، حامل لفروق في الدّلالة. يكفي لبيان ذلك أن نقارن بين الأمثلة الثلاثة التالية :

(37) دخل زيد القسم ليقدّم درسا

(38) دخل زيد القسم فقدّم درسا

(39) دخل زيد القسم ففتح كرّاسه

ففي (37) تعبّر اللام عن حدث إراديّ قام به زيد هو الدخول قصد تقديم الدرس. أمّا في (38) فالفاء ربطت بين حدثين متتاليين لم يفصل بينهما حدث ثالث، دون أن ينفي ذلك أنّ الحدث الثاني ناتج عن الأوّل بحكم التتالي لا بحكم القصد،

وبحكم كون القسم مهيّأ بالتواضع الاجتماعي للدّرس. لكن في (39) تصبح العلاقة مقتصرة على التتالي بين الحدثين بغير تراخ، دون أن يكون الثاني ناتجا عن الأوّل لضعف الصّلة بين الدخول إلى القسم وفتح الكرّاس، وإن كان الكرّاسُ ممّا يُحتاج إليه في القسم.

الخاتمــة

حفّزنا لهذا البحث مثال : "دخلت عجوز جهنّم في هرّة حبستها"، لاحظنا فيه استعمال "في" استعمالا يخرج عن المألوف من وجهين : وقوع هذا الحرف في رأس مركّب واقع مفعولا له، ودخوله على اسم محض. وهذا الأخير من القرائن الدّالة عادّة على الظرفيّة. فافترضنا أنّ بين الوظيفتين اشتراكا يستدعي النظر.

انطلقنا من الأساس المفهوميّ للمفعول له. فنظرنا فيما يبرّر استعمال المتكلّم له. وتبيّن لنا أنّ تفسير الظواهر الكونيّة من أهمّ ما يحمله على ذلك. لكنّ هذه العملية خاضعة في اشتغالها إلى مقياسين : دلالة الفعل المعلّل وطبائع الكيانات المعلّلة أفعالها. ولمّا كانت كلّ الأفعال تطلب المفعول له، لكن بدرجات مختلفة، وجب علينا رسم الخطوط الواصلة والحدود الفاصلة بين المفعول له والمفاعيل الأربعة الأخرى من حيث علاقتها بالفعل. فتبيّن لنا مرّة أخرى أنّ نمط الفعل ودلالة المفعول يقرّبان بعضها من بعض ويفصلان الواحد منها عن الآخر. وممّا يفضي إليه ذلك ثراء معاني المفعول له وانتشار دلالاته في حيّز الجملة وفي فضاء النصّ.

يمكن أن نختزل أهمّ نتائج البحث فيما يلي :

1. الأفعال في طلب المفعول له والتصرّف في معانيه ليست شرعا واحدا؛ بل هي في ذلك درجات : ما دلّ على عمل إراديّ حامل لقصد أقوى وأكثر تصرّفا ممّا دلّ على حدث تلقائيّ.
2. الكائنات التي تُفسّر أعمالها وتصرّفاتها فئات ثلاث : حيّ عاقل يأتي إمّا عملا مقصودا، وإمّا حدثا لا اعتراض له على نزوله عليه، وحيّ غير عاقل يتصرّف بالتلقائية الغريزيّة، وجوامد يُرهن ما يُنسب إليها من أحداث بعوامل خارجيّة.
3. المفعول فيه يتضمّن معنى الأجليّة باعتبار الظرف فضاء زمانيّا معيّنا أو مكانا مهيّأ لغرض من الأغراض المعلومة.
4. وسّعنا مفهوم الأجليّة ليشمل إلى جانب الغرض والسّبب معنى النتيجة بتفريعاته.

5. بيّنا انتشار معنى الأجليّة في أشكال نحويّة تتجاوز وظيفة المفعول له في اتّجاهين : داخل الجملة كالخبر والصّفة والحال، وبين الجملة والجملة فيما ارتبط بالفاء خاصّة.

نعتقد أنّنا ساهمنا بذلك في تقوية الكفاءتين الوصفيّة والتفسيريّة للنظريّة النحوية العربيّة؛ على أنّنا نعتقد أنّ تأكيد سلامة ما توصّلنا إليه من نتائج يحتاج إلى توسيع البحث، ليشمل من ناحية بقيّة عناصر الفضلة، وخاصّة منها الحال، ومن ناحية أخرى كلّ أصناف الأفعال؛ وذلك باختبار النتائج على مدوّنة استقصائيّة. هذا، وإن كانت الصناعة النحويّة قائمة في الأصل على الاستقراء التعميمي لا على الاستقراء الشامل.

رفيق بن حمّودة

المصادر والمراجع

الاستراباذي رضيّ الدّين. شرح الكافية. تحقيق يوسف حسن عمر. ط. الشروق. بيروت 1978.

أمين أحمد. إلى ولدي. دار الكتاب بيروت. ط. 3 1951.

جحفة عبد المجيد. مفهوم الفضاء وحروف الجرّ في اللّغة العربيّة. الفكر العربيّ" المعاصر عدد 80-81 سنة 1990.

الجرجاني عبد القاهر. المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق كاظم بحر المرجان. العراق. 1982

ابن جنيّ أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد عليّ النجّار. مصر. ط. 3. 1986.

بن حمّوده رفيق. الاسميّة الفعليّة في التّراث النّحوي : خصائصها ودلالاتها. ضمن ندوة "المعنى وتشكله" كلية الآداب منوبة. 2003.

بن حموده رفيق. الوصفيّة مفهومها ونظامها في النّظريات اللّسانيّة. دار محمد علي وكليّة الآداب بسوسة. 2004.

الشريف محمد صلاح الدّين. الشرط والإنشاء النّحوي للكون : بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات. منشورات كلية الآداب بمنّوبة. تونس 2002.

المرادي الحسن بن قاسم. الجني الدّاني في حروف المعاني. تحقيق فخر الدّين قباوة ومحمد نديم فاضل. دار الآفاق الجديدة. بيروت. ط. 2. 1983.

المسعدي محمود. حدّث أبو هريرة قال ...الدّار التّونسيّة للنّشر. ط. 1. تونس 1973.

ابن منظور جمال الدّين. لسان العرب . تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمّد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي. دار المعارف . مصر د.ت.

المهيري عبد القادر. من الكلمة إلى الجملة. مؤسّسات بن عبد الله. تونس 1998.

ابن هشام جمال الدّين. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد. مطبعة المدني. القاهرة د.ت.

ابن يعيش موفق الدّين. شرح المفصّل. عالم الكتب. بيروت. د.ت.

Chevalier J.-Claude. La notion de complément chez les grammairiens. Genève, Paris. Ed. Druz, 1968.

Foulquié Paul. Dictionnaire de la langue philosophique. P.U.F. Paris ; 1986.

Grevisse Maurice. Le Bon usage. Duculot. Paris 1980.

Gross Gaston. « Classes d'objets et description des verbes » in langages n° 115. pp.15-31.

Gross Gaston et Prandi Michele. La Finalité : fondements conceptuels et genèse linguistique. Deboeck Duculot. Paris/Bruxelles 2004.

Robert Paul. Le Petit Robert. Dictionnaire de la langue française. Paris 1984.
Tesnière Lucien. Eléments de syntaxe structurale. Klincksieck. Paris 1976.

Abstract

« Le complément de finalité et les formes linguistiques apparentées aux niveaux du concept et de l'expression »

La théorie Grammaticale Arabe considère que « le complément de finalité » est une fonction syntaxique parmi cinq compléments expansion du noyau prédicatif. Par ce complément on exprime le but ou la cause.

La lecture de quelques études linguistiques modernes-arabes et occidentales nous a permis de :

- Mettre en valeur les idées des grammairiens arabes en explicitant le système qui régit les relations entre les cinq compléments.
- Proposer d'élargir le concept de finalité pour qu'il englobe non seulement le but et la cause mais aussi la conséquence et ses dérivés telle que la concession.
- Démontrer que le concept de finalité peut être exprimé par d'autres formes linguistiques phrastiques ou transphrastiques.